الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة

أ / مراد لطالي

كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة سطيف 02

ملخص

لطالما اعتبر الأمن القومي لسنوات طويلة هو المفهوم الوحيد لحماية الدولة وسيادتها من أي تهديد ذو طابع عسكري يأتي من الخارج. لكن في ظل التحولات الكبرى التي شهدها العالم بداية من تسعينيات القرن الماضي، وما كشفته من هشاشة في المنظومة الأمنية للدول. ظهر مفهوم جديد للأمن يرتكز على أمن الإنسان بدل أمن الدولة، ويضع اعتبارات لكافة أنواع التهديدات الأمنية ويشرك فواعل جديدة إلى جانب الدولة وهو "الأمن الإنساني". وهذا المفهوم الجديد لم يأتي كبديل للأمن القومي بل جاء ليكمله ويضمن له فعالية أكبر، فهما وجهان لعملة واحدة.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الإنساني، ضمانة، أساسية ، الدولة.

Abstract

For many years has long been considered the national security was the only concept to protect the state and its sovereignty from any threat of a military character comes from abroad. But in light of the major changes that the world has seen the beginning of the nineties of the last century, and revealed the vulnerability in the security system of States. A new concept of security based on human security rather than state security, puts considerations for all types of security threats and engages the actors as well as a state its "human security". This new concept did not come as an alternative to national security, but came to complemented and guarantee him greater efficiency, they are two sides of the same coin.

Key words : human security, sovereignty, guarantee , national security

مقدمة:

إن موضوع الأمن يعد أهم هاجس يؤرق أي سلطة حاكمة ويشغل بالها، مما يجعل أولوياتها ترتكز على كيفية رسم الخطط الأمنية الكفيلة بحماية الدولة وضمان استمرار سيادتها. والملاحظ أن مفهوم الأمن عبر الزمن قد بدأ يأخذ منحى آخر من التركيز على الدولة كمحور رئيسي وهو ما يسمى بالأمن القومي، إلى التركيز على الإنسان كموضوع وغاية وذلك لعدة اعتبارات وتغيرات حدثت في العالم. فظهر ما يعرف بالأمن الإنساني في بداية التسعينات من القرن الماضي والذي شكل محور كتابات وتحليلات خبراء الأمن الاستراتيجي والمدارس العالمية المختصة في ذلك.

يعرف أرنولد ولفرز Arnold Wolfers الأمن بـ "الأمن في جانب الغاية يقيس غياب التهديد على المبادئ الأساسية المكتسبة. وفي الجانب الموضوعي على غياب الخوف، بحيث هذه القيم الأساسية لا تكون عرضة للهجوم"[1]. إن هذا التعريف وكغيره من التعريفات التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي حاولت تحديد مصطلح الأمن من خلال أولا الغاية وهي من هو المستهدف من الأمن، فجاء التركيز على أمن الدولة. لأن في العلاقات الدولية لا توجد سلطة مركزية، وبالتالي فالدولة معرضة بشكل دائم إلى القوة العسكرية من طرف دولة أخرى. أي بعبارة أخرى العلاقات الدولية كانت تدور في ظل الحرب، فكل دولة لا تعتمد إلا على نفسها في ضمان سلامتها، وهو ما يعرف بنظام الحماية الآلي" System l'auto préservation" الذي جاء به Kenneth Waltz[2] خاصة في ظل الحرب الباردة التي كانت سائدة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهذا

الاتجاه هو الذي أنشأ ما يعرف بالأمن القومي الذي يركز على أمن الدولة وبقائها أكثر من التركيز على الأفراد. بل حتى إذا تطلب الأمر الاعتداء على الأفراد ومصادرة حريتهم من أجل ضمان أمن الدولة.

وقد عرف Richard Ulman الأمن القومي بـ" وجود مجموعة أعمال خطيرة داخل إطار الدولة تؤدي إلى الاعتداء على نوعية حياة السكان، أو الحد من نطاق مجال التدخل المتاح للحكومة والفواعل الخاصة الأخرى غير الحكومية". فالأمن هنا يتم في إطار الدولة وهي الغاية من ذلك، بينما السكان والفواعل الخاصة تعتبر عناصر للدولة وتابعة لها، لذلك لجأت الدول في هذه الفترة إلى سباق التسلح وخاصة الأسلحة النووية أو ما يعرف بـ"توازن الرعب" ومحاولة تسيير الأزمات بطرق سلمية لتفادي الحرب من أجل تحقيق الأمن القومي.

لكن هذا المفهوم التقليدي لفكرة الأمن (أمن الدولة) ما لبث أن بدأ في التغير نتيجة لعدة اعتبارات، مما أدى بالمختصين والدارسين إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن بصوره التقليدية من أمن عسكري وأمن نووي وأمن السلم والصراع، إلى أمن حديث يركز على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأمن من الهجرة وأمن بيئي يرتكز على الموارد الطبيعية والتغير المناخي والتنمية المستدامة والتصدي للكوارث الطبيعية[3] أي الأمن الإنساني" human security". وهو ما عبر عنه Mark Duffield" بأن التهديدات للأمن القومي مثل التدهور البيئي والتزايد السكاني وزيادة العنف الاجتماعي، أدى بالحكومات إلى الربط بين التنمية والأمن، وإعادة التفكير في مفهوم الأمن من أجل الاستجابة للتغيرات الحاصلة"[4].

لكن ما لبث أن انتقد هذا المفهوم الجديد للأمن خاصة من قبل الأنظمة المنغلقة وغير الديمقراطية، وعبرت عن توجسها من هذا الطرح من

خلال أنه وسيلة لزعزعت استقرارها ومن ثم التدخل في شؤونها الداخلية، وأن هذا المقترب الجديد هو نقيض للأمن القومي ولا يمكن أن يتعايش معه. لذلك جاءت إشكالية البحث عن ماهية العلاقة بين الأمن الإنساني وأمن الدولة؟، وهل أن الأمن الإنساني شرط ضروري لتحقيق أم الدولة؟ أي في ظل هذه التحولات الرهيبة التي يمر بها العالم هل نبقي على المفهوم التقليدي للأمن ولا نعير أي أهمية للأمن الإنساني، أم نثبت ان الأمن الإنساني يرتبط ارتباط وثيق بأمن الدولة، بل هو ضمانة حقيقة له ومن ثم وجب تبنيه والعمل لتجسيده على أرض الواقع.

المبحث الأول: التحول من أمن الدولة إلى أمن الإنسان

المطلب الأول: عندما يصبح أمن الدولة مصدر تهديد لأمن الإنسان

ظل مفهوم أمن الدولة أو ما يعرف بالأمن القومي منذ نهاية الحرب العلمية الثانية إلى نهاية القرن العشرين يرتكز على التهديدات ذات الطابع العسكري المتأتية من الخارج. وذلك نتيجة لمخلفات الحرب العالمية الثانية، ثم الصراع بين القطبين الشرقي والغربي فيما عرف بالحرب الباردة والذي استمر لسنوات طويلة، ثم أن معظم الدول النامية ما لبثت أن تحررت من قبضة الاستعمار، وكان لزاما عليها أن تحصن نفسها من أي اعتداء خارجي وشيك. لذلك تميزت هذه المرحلة بتركيز الحكومات على تطوير قدراتها العسكرية من كل النواحي، وإعطاء الأهمية البالغة للأجهزة الأمنية بمختلف فروعها من حيث التجهيز والتكوين وذلك على حساب القطاعات الأخرى في الدولة والتي لا تقل أهمية عليها. فقد اعتبرت الدولة هي الموضوع والغاية والفاعل في نفس الوقت الوحيد بالنسبة لمسألة الأمن[5]. حيث سعت العديد من الأنظمة الحاكمة لحصرة فكرة الأمن في إطار رؤية ضيقة ترتكز على تأمين نفسها دون تبني مسألة الأمن كمفهوم شامل، حتى

أصبح المواطن يشعر أن هذه السياسات الأمنية تعمل ضده وتشكل عبئ عليه[6].

فمعالجة مسالة الإرهاب مثلا التي يعاني منها العديد من الدول، من خلال السعي لإصدار قوانين مقيدة لحقوق الإنسان والحريات، مما خلق ارتداد عنيف داخل هذه الدول وضيق الخناق على أمن المواطنين وأدى إلى انعدام الأمن الداخلي. فشعور الأنظمة الحاكمة أن لها الحرية المطلقة في إطار ممارسة سيادتها على إقليمها، أساءت استخدام حق شعبها في الأمن من خلال إطلاق اليد الطويلة لأجهزة الأمن وإعطاءها صلاحيات واسعة في مواجهة الإرهاب. أدى في بعض الأحيان حتى لإنشاء ميليشيات غير قانونية تعمل بجانب الأجهزة الأمنية مما يعتبر انتهاك صارخ للقوانين والدساتير وهو الحال الذي عليه العراق. حيث أصبحت ميليشيات الحشد الشعبي الطائفية المدعومة من الحكومة المركزية تقتل وتعتقل وتهجر بمناطق واسعة من العراق باسم مكافحة الإرهاب، وكل ذلك جنبا إلى جنب مع الجيش النظامي وبالتالي أصبح حكم الميليشيات هو البديل عن الأمن الوطني في الداخل أما الخارج فلا يعنيها بالمرة.

ثم إن تحقيق أمن الدولة على حساب أمن الأفراد يحدث عندما تسعى الأنظمة الحاكمة لتطبيق "الأمن المطلق" من خلال التمادي في الإجراءات الاستثنائية لفرض النظام والقانون، وبالتالي فرض مزيد من القيود على الحريات. وفي ظل هذا الوضع المشحون قد يؤدي لتظافر جهود بعض المواطنين وقوى أجنبية لها مخططات تساعدهم للإطاحة بحكوماتهم ومن ثم التمهيد لوقوعها ضحية الاحتلال الأجنبي أو التفكك الداخلي[7]. فبالرجوع إلى الدساتير نجد أن إعلان حالة الطوارئ أو الحالات الاستثنائية يكون وفق إجراءات محددة وفي ظل واقع يفرض نفسه فعلا ويستدعي ذلك، وتكون

لفترات محددة لا تجدد إلا بقيود. لكن الواقع في الدول العربية مثلا يثبت عكس ذلك فهناك من الدول من استمرت فترة إعلان حالة الطوارئ لعشرات السنوات منها سوريا منذ 1963 ومصر منذ 1981 والجزائر منذ 1992 لغاية سنة 2011 أي لفترة امتدت لتسعة عشر سنة كاملة.

ونحن نعلم أن أهم ما يميز حالة الطوارئ هو تشديد الخناق على الحريات، وإعطاء الضوء الأخضر للأجهزة الأمنية في التعامل مع التهديدات الأمنية بصورة موسعة ولا يخضع عملها لرقابة مشددة. بينما نجد الصورة تختلف في الدول الأكثر ديمقراطية وخاصة دول غرب أوروبا التي عاشت أزمة حقيقة مع الاعتداءات الإرهابية مؤخرا التي طالت مواطنيها، لكن ذلك لم يستدع الإفراط في استعمال هذا الإجراء أي إعلان حالة الطوارئ لفترات طويلة.

هناك نقطة أخرى مهمة في التركيز على أمن الدولة وتأثيره على أمن الإنسان وهو حجم النفقات الكبيرة في الجانب العسكري مقارنة بالناتج المحلي للدول. ففي عام 2010 تخطى الإنفاق العسكري ل 104 دول 1,4 ترليون دولار، والملاحظ أن البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المتوسط مع نمو اقتصادها وازدياد إيراداتها ارتفع فيها حجم الإنفاق لأكثر من 3 أضعاف فالدول العربية تراوح الارتفاع بها بين 43 و388 % بينما شهدت أوروبا انخفاض نسبته 69 % [8]. وفي الجزائر هناك ارتفاع ملحوظ في ميزانية الدفاع فهي في وتيرة متصاعدة، حيث بلغت سنة 2015 أكثر من ألف مليار دينار مع العلم أن حجم النفقات للميزانية كله بلغ حوالي 4972 مليار دينار أي نسبة 21 % من النفقات العامة وتأتي في المرتبة الأولى. لتليها ميزانية وزارة الداخلية برقم أكثر من 549 مليار دينار أي نسبة 11%، وبالتالي فمجموع الميزانيتين معا يشكل 32 % من الميزانية العامة

لسنة 2015، وهو رقم كبير جدا مقارنة بما يرصد لباقي القطاعات خاصة التنموية منها، التي لا تستفيد إلا من نسب قليلة كالفلاحة والموارد المائية والصحة والبيئة. مما يدل على أن الجزائر مازالت تتبني المقاربة التقليدية للأمن المرتكزة على أمن الدولة رغم أنه لا يوجد تهديد حقيقي وفعلي من عدو خارجي. لذا فإن نسبة معتبرة من إجراءات الجزائر ونفقاتها لا توجه نحو التنمية المباشرة التي يستفيد منها الأفراد وخاصة في ظل هذه الأزمة الاقتصادية والأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول، والتي كان من الأولى وضع استراتيجيات وتوجيه دعم مالي كافي للعمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل أكبر.

وفي ظل غياب الرقابة البرلمانية لاسيما لدى الدول العربية ومنها الجزائر، بحيث لا تملك أي قدرة للسيطرة الفعلية قطاع الأمن واعتبرت قضايا الأمن والدفاع من المحظورات التي لا يمكن المساس بها ناهيك عن النفقات والمشتريات. مما أدى لغياب التخطيط للميزانيات والرقابة المالية والشفافية[9].

فمثلا السلاح النووي الذي كان إلى وقت قريب عامل أمان للدول ويحقق توازن الرعب، أصبح اليوم مصدر تهديد خطير لحياة السكان أنفسهم. فقد أشارت منظمة السلام الأخضر في تقرير لها سنة 2012 حول حادثة «فوكشيما "للمفاعلات النووية[10]أنه كشف عدة حقائق مهمة منها:

* قتل وتهجير للسكان وتلويث إشعاعي لمدى واسع
* نهاية السلامة النووية ومنه الأمن النووي.
* صعوبة التحكم في هذه المؤسسات خاصة في حالة الكوارث الطبيعية.
* إمكانية تكرار الحادث واردة جدا في ظل وجود أكثر من 400 مفاعل مثلها عبر العالم.

إن العديد من التجارب حاليا توضح أن الدولة لم تعد حامية أمن الأفراد، بل أبعد من ذلك فيمكن أن تصبح مصدرا لتهديد أمنهم، وهو ما يقلب النظرية التقليدية رأسا على عقب بالرغم من أن الدولة ستظل هي أداة تحقيق الأمن في كل الأحوال[11]. ومن أبرز الأمثلة في فشل هذا الاتجاه أزمة " دارفور" التي تمثل نموذج مأساوي لإخفاق الدولة، فنتيجة للتهميش الكبير والتمييز الذي خضعت إليه القبائل غير العربية في جنوب السودان أدى لظهور حركات تمرد منها " حركة العدل والمساواة"، ونشبت بذلك نزاعات مسلحة عنيفة بين الطرفين، وبدل أن يواجه النظام السوداني الأزمة بسياسة أمنية شاملة لجأ إلى الرد بعنف شديد وعلى نطاق واسع. فحسب تقرير لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في 2005، فإن القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها ارتكبت على نطاق واسع وبصورة مستمرة جرائم ضد الإنسانية رغم وجود عنصر عدم القصد. واستمر الوضع بانتهاكات منظمة وواسعة الانتشار لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حيث وصل عدد المتضررين لأكثر من 4 ملايين شخص سنة 2008[12].

وحسب تقرير لمنظمة "هيومن رايت واتش" سنة 2007 بعنوان " الفوضى المدبرة " اتبعت الحكومة السودانية سياسة فرق تسد بغية المحافظة على هيمنتها العسكرية والسياسية في دارفور بين القبائل العربية وغير العربية[13]. وقد أصدر تبعا لهذه الأحداث مجلس حقوق الإنسان سنة 2008 قرار رقم 9 /17 أعرب من خلاله عن قلقه العميق إزاء خطورة الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في بعض أجزاء دارفور، من إعدامات بلا محاكمات واحتجاز تعسفي واختفاء وتعذيب تمارسها أجهزة الأمن الحكومي[14]. والنتيجة في النهاية كانت تقسيم السودان برعاية أممية وهو ما توافق مع تخطيط جهات نافذة دوليا، وأصبح الرئيس السوداني عمر

البشير مطلوب دوليا لدى محكمة الجنايات الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وهذه الحالة تعد أكبر إخفاق للسياسة الأمنية التي ينتهجها نظام ما، وهو الوصول إلى تقسيم وتجزئة دولته. ونفس الأمر ينطبق على العراق الذي قسم حاليا إلى 3 مناطق على أساس طائفي.

إذن كما رأينا أن التركيز المطلق والوحيد على أمن الدولة قد يؤدي إلى التفريط في أمن الأفراد الذين يعدون الركيزة الأساسية في بناء الدولة والنظام الذي وجد من أجلهم. لذلك كان لابد من تغيير راديكالي في السياسة الأمنية والاتجاه نحو سياسة أمنية أكثر شمولا تأخذ بعين الاعتبار المستجدات الراهنة والتحولات الكبيرة التي طرأت على الساحة الدولية.

المطلب الثاني: دواعي التحول من أمن الدولة إلى أمن الإنسان

هناك مجموعتين رئيسيتين من الأسباب التي فرضت نفسها في الوقت الراهن جعلت خبراء الأمن يغيرون بوصلتهم ويتحدثون عن مقترب جديد للأمن، وهما اتساع مجال التهديدات الأمنية وظهور أنواع جديدة لم تكن من قبل، وتعدد الفواعل الأمنية إذ لم يعد الأمر يقتصر على الدولة لوحدها فقط.

الفرع الأول: تعدد واتساع دائرة التهديدات الأمنية

لقد ظهرت منذ بداية القرن الواحد والعشرين تقريبا على الساحة الدولية العديد من أشكال التهديدات الأمنية التي لم تكن من قبل، وذلك راجع للمتغيرات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية، وعلى رأسها نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي بانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي والتوجه نحو الأحادية القطبية، ثم ظهور العولمة وما أفرزته من تغير رهيب في حياة الأفراد والجماعات. وبالتالي لم يعد يقتصر التهديد على الجانب العسكري والحروب بين الدول فقط، أو عدم وجود مثل هذا

النوع من التهديد يجعل الدول وشعوبها في أمان، كما يقول الدكتور عزمي بشارة " أن العديد من الدول النامية وقعت في وهم مفاده أن تكوين جيش يرتدي الزي العسكري وحكومة مركزية ونظام تعليمي يعم الجميع وتاريخ رسمي موحد مي كل المكونات المطلوبة لتكوين دولة آمنة "[15].

وحسب لجنة الأمن الإنساني CSH فإن الحاجة إلى مقترب جديد للأمن يرجع إلى أن الأمن الإنساني يستجيب للتعقيدات والترابط فيما بين التهديدات الأمنية سواء القديمة أو الحديثة منها الفقر المستمر والصراعات الإثنية والتغيرات المناخية والعدوى والإرهاب الدولي والأزمات الاقتصادية، فهي تهديدات عبر وطنية تتجاوز الحدود[16]. إذن فهناك أشكال حديثة لتهديدات الأمنية ظهرت وجعلت الأنظمة والدول تضعها في الحسبان من أجل إيجاد حلول لها.

يأتي على رأس هذه الأشكال التهديدات البيئية والتي أصبحت حديث الساعة على المستوى الدولي، نظرا لما أصبحت تنتجه من أخطار تتسم بسعة الانتشار والشدة. منها مسألة الكوارث الطبيعية والتصحر وإزالة النسيج الغابي وثقب الأوزون وغيرها الناتجة عن التغير المناخي الحاصل للكرة الأرضية، والذي يعد أحد أسبابه الرئيسية هو التلوث بمختلف أنواعه ومصدره الأساسي بالطبع الإنسان. وقد أثرت هذه التهديدات بشكل مباشر على الأمن الغذائي والصحي والاقتصادي للإنسان وحدت من قدراته في سبيل تحقيق فرص عيش أفضل. إضافة إلى مشكلة نضوب الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال غير المستديم لها، وعدم توزيعها بصورة عادلة بين الأفراد من جهة وبين الأجيال من جهة أخرى.

ثم هناك تهديد جديد ظهر على السطح وهو الإرهاب الدولي وظهور جماعات متطرفة تستعمل السلاح من أجل تحقيق أهدافها. وهناك أسباب

رئيسية لبروز هذه الظاهرة على رأسها غياب الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة خاصة في الدول النامية، والتدخل الأجنبي في المصالح الداخلية للدول كما هو الحال بالنسبة للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، ثم تجار الأسلحة وأصحاب المصالح المتأتية من تذكية الصراعات والنزاعات المسلحة. لكن الملاحظ أن السحر انقلب على الساحر، فلم يعد الإرهاب يضرب في الدول الضعيفة النامية فقط كحال الدول العربية، وإنما صدّر إلى الدول الغربية التي عانت من ويلاته كثيرا في السنوات الأخيرة وأصبح فعلا شوكة في حلق السياسات الأمنية لهذه الدول التي كانت تظن في يوم من الأيام أنها في منأى عن هذا التهديد. وقد تميزت هذه العمليات بالقدرة على الضرب في مناطق مختلفة من العالم، كما أنها لم تميز بين المدنيين العزل وبين رجال الأمن أو فئات أخرى، بل بالعكس العدد الأكبر من ضحايا الإرهاب هم من المدنيين. ورغم اتباع سياسات أمنية متشددة لأجل مكافحة هذه الظاهرة إلا أنها لم تفلح لحد الآن مادام أنها لم تتبنى المفهوم الشامل للأمن والعمل على الجانب الوقائي بمعالجة الأسباب الحقيقية لهذه التهديدات.

إلى جانب ذلك هناك تهديدات أخرى تتعلق بمسألة الفقر وسوء التغذية، حيث لازالت الهوة في زمن العولمة تزداد بين الشمال الذي يزداد غنى وثراء، وبين الجنوب الذي بلغت به مستويات الفقر في بعض المناطق حد لا يطاق. والسبب في ذلك راجع للشركات الكبرى غير الوطنية التي تتحكم حاليا في الاقتصاد العالمي من خلال رأسمالها الضخم الذي يتجاوز في كثير من الأحيان ميزانيات دول بأكملها. ونتيجة لهذا النفوذ أصبحت هذه الشركات تتحكم في سياسات الدول والمنظمات والهيئات العالمية خاصة

منها المؤسسات المالية، وتوجهها وفق ما يخدم مصالحها وذلك بالطبع على حساب الشعوب والدول النامية.

كما أن الصراعات الإثنية تعد أهم التهديدات الأمنية حاليا، لما يشهده العالم من انتشار لهذه الظاهرة خاصة في الدول التي تضم العديد من الطوائف والأقليات، وكانت السبب في نشوب حروب أهلية أتت على الأخضر واليابس كما هو حاصل في اليمن وسوريا والعراق وسابقا في يوغسلافيا ورواندا والسودان، والجزائر التي طالما كانت بعيدة عن مثل هذا النوع من التهديدات نظرا للتكوين الثقافي للمجتمع الجزائري، لكن الأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقة غرداية من صراع عنيف بين الإباضيين والمالكية يجعل الدولة الجزائرية على المحك ويفرض عليها وضع استراتيجيات أمنية متلائمة لمواجهة هذه المظاهر ومحاصرتها قبل أن تنتشر.

من مقوضات الأمن أيضا مشكلة انتهاك الحريات وحقوق الإنسان، فهي تعد نقطة جوهرية بالنسبة لأمن الأفراد بل الركيزة الأساسية التي يبنى عليها أمنهم، رغم ازدياد عدد الهيئات الدولية والوطنية التي تعنى بحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية في هذا الجانب، إلا أن هذه الانتهاكات في وتيرة متصاعدة وبأشكال متعددة حتى الدول المتقدمة لم تسلم منها. وهناك العديد من الجهات التي تنتهك حقوق الإنسان وعلى رأسها الدولة في حد ذاتها كما رأينا سابقا من اتباعها لسياسة أمن الدولة على حساب أمن الأفراد، إضافة إلى الدول الأجنبية التي أصبحت تتدخل في شؤون دول أخرى دون حسب ولا رقيب، وتنتهك سيادة الدول بحثا عن مصالحها الشخصية، ولعل أبلغ مثال ما يحدث للشعب السوري الذي تكالبت عليه كل قوى العالم وقتلت وشردت الملايين منهم سواء تعلق الأمر

بروسيا أو إيران أو العراق إلى جانب النظام السوري أو الدول الغربية وبعض الدول العربية إلى جانب المعارضة حسب زعمهم.

وهناك طرف آخر يتسبب في انتهاك حقوق الإنسان وهي الجماعات المسلحة بمختلف أطيافها وانتمائها التي لم تسلم من انتهاكاتها حتى المرأة والأطفال. وقد تعددت صور هذه الانتهاكات منها الاعتداء على السلامة الجسدية والجريمة والعنف وسوء المعاملة. ولما كان الوضع الراهن عاجز عن مواجهة هذا التهديد والحد منه نظرا لعدم ملائمة السياسات الأمنية الحالية، فقد تعالت الأصوات أكثر من أي وقت مضى من أجل مراجعة هذه السياسات سواء على مستوى المؤسسات أو البرامج أو الآليات وجعلها تستجيب للظروف الراهنة ومعالجة مسألة حقوق الإنسان بصورة فعالة وميدانية.

نجد أيضا الأزمات الاقتصادية التي فرضت نفسها حاليا كأحد أعم التهديدات لأمن الأفراد، نظرا لطابعها الفجائي ونتائجها السلبية على مستويات عديدة ترتبط مباشرة بحياة الأشخاص. ولعل أبرز ما حدث مؤخرا سنة 2008 حين تسبب الانهيار المفاجئ لبنك " ليمان براذرز" الذي كان يملك أصولا بقيمة 600 مليار دولار بأكبر أزمة مالية في العالم منذ 1939 والّتي كان من آثارها انهيار الأسواق العالمية والكساد الذي تلاها وارتفاع مستوى البطالة. ثم تلي ذلك أزمة الديون السيادية الأوروبية سنة 2009 حين عجزت عدة دول أوربية خاصة اليونان عن سداد ديونها الشيء الذي ساهم في انهيار الاقتصاد الأوروبي وكانت اليونان على حافة الإفلاس والخروج من الاتحاد الأوروبي مما وضع هذه الهيئة على المحك وكاد يعصف بها لولا تدخل باقي الدول الأوربية لإنقاذ اليونان.

وفي الجزائر فإن بناء الاقتصاد على النفط بشكل قد يكون شبه كلي جعلها رفقة الدول العربية التي تعتمد نفس السياسة عرضة لتقلبات السوق العالمي. ففي الوقت الذي وصل فيه سعر النفط مستويات قياسية (150 دولار للبرميل) كان انعكاسه سلبيا من زاوية التباطؤ والانكماش الكبير في مجال التصنيع، والواقع أن الأقطار العربية كانت في 2007 أقل تصنيعا منها في عام 1970 نظرا لاعتمادها شبه الكلي على عائدات النفط[17]. أما حاليا ومنذ سنة 2015 شهدت أسواق النفط تراجعا كبيرا في أسعارها، فأصبح الهاجس والخوف من فراغ الخزينة العمومية وحدوث عجز في ميزان المدفوعات مما قد يرجعنا إلى المربع الأول. وهذا ما يجعل المواطن في حالة خوف وعدم الشعور بالأمان على عمله ودخله ووضعه الاقتصادي.

هناك أيضا من بين التهديدات التي انتشرت بصورة واضحة خلال السنوات الأخيرة التجارة غير الشرعية العابرة للحدود والتي ساهمت في نموها وازدهارها العولمة، وما جاءت به من وسائل اتصال وتواصل وتسهيلات لحركة تنقل البضائع والأشخاص عبر الحدود. وتعد منطقة الساحل من أكبر المناطق في العالم نشاطا في هذا المجال خصوصا تهريب السلاح والمخدرات، وهو ما يشكل هاجسا أمنيا فعليا للدول المعنية ومنها الجزائر التي لها حدود شاسعة وواسعة مما يصعب فعلا من مكافحة هذه الظاهرة بالطرق التقليدية التي تعتمد فقط على أجهزة الأمن والدفاع. ولعل أهم الأخطار التي تفرزها التجارة غير الشرعية عبر الحدود هي إغراق الأسواق المحلية بأنواع من المنتجات التي تساهم في زعزعة الأمن المجتمعي وانتشار الجريمة بمختلف أنواعها، ويأتي على رأس هذه التهديدات الأسلحة والمخدرات بكافة أنواعها والسلع المقلدة وغيرها.

إذن فأشكال التهديد على أمن الدولة والأفراد معا في اتساع وانتشار مستمر ويصعب حتى حصرها كلها. وتحدد درجة خطورة هذه التهديدات المستحدثة بأربعة عوامل هي:

1- الشدة: تأثيرها في قدرة الإنسان على البقاء وحرمانهم من الحد الأدنى من الحرية الأساسية.

2- المدى: حيث مست فئات كثيرة من المجتمع.

3- الامتداد الزمني: استمرارها لفترات زمنية طويلة مثلما هو حاصل مع التغير المناخي.

4- اتساع النطاق: حيث شملت جميع منظومة نشاطات الإنسان[18].

وبالنظر لطبيعة هذه التهديدات نجد أغلبها يأتي من داخل الإقليم وليس من خارجه، فنقطة الانطلاق تكون في الداخل ثم تنتشر لتعبر الحدود. لهذا وجب فعلا اليوم قبل الغد تبني مفهوم الأمن الإنساني الذي يتبنى مقترب تكاملي يستعمل منهج واسع النطاق لمجموعة من الإمكانيات والآليات الجديدة لمعالجة هذه التهديدات حيث يتطلب هذا النهج الاعتراف بالارتباط الوثيق بين مسائل التنمية وحقوق الإنسان والأمن الوطني والحكم الراشد[19].

الفرع الثاني: تعدد واتساع دائرة الفواعل الأمنية

من بين أبرز التحديات التي تشهدها فترة ما بعد الحداثة هو انحصار دور الدولة وهيمنتها في العديد من المجالات، في المقابل ظهور كيانات جديدة لها تأثير بارز في صناعة وتوجيه الرأي العام. هذا الكلام ينسحب أيضا على المجال الأمني، فبعد أن كانت الدولة طيلة القرن العشرين هي الفاعل والموضوع والغاية الوحيدة للأمن، تغير الوضع وبرزت مجموعة واسعة من الفواعل، سواء على المستوى الدولي أو الداخلي تعنى بالمسألة الأمنية ولها دور بارز في ذلك. وبالتالي نشهد توزيع في الأدوار

الأمنية، فظهر هناك تياران يتبنيان المسألة الأمنية، الأول يعمل على خصخصة الأمن وتمثله المنظمات والمؤسسات الخاصة التي تحاول أن تقدم نفسها على أنها المختص في مراقبة المسائل الأمنية. والثاني تيار يعمل على أنسنة الأمن، بالتركيز على ضمان حماية المجتمع المدني بواسطة آليات ووسائل عدة منها المعاهدات الدولية، وتمثلها في الغالب منظمات إنسانية هدفها مد يد المساعدة للأفراد مهما كان انتمائهم المعرضين لخطر الموت بغض النظر عن الأسباب الموضوعية التي أدت لذلك[20].

إذن من بين هذه الفواعل الأمنية نجد الجماعات المحلية والجمعيات المدنية ومراكز البحث والمؤسسات التي تعنى بالدراسات الأمني. هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الدولي فنجد بصفة بارزة المنظمات الدولية سواء الحكومية على رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD ومنظمات حقوق الإنسان، أو المنظمات الدولية غير الحكومية التي أسسها افراد وجهات خاصة والتي يفترض تمتعها بالاستقلالية في اتخاذ قراراتها عن الدول[21]، ولعل أبرز مثال في ذلك المنظمات غير الحكومية التي تعنى بحماية البيئة، والتي أصبح لها ثقل كبير في هذا المجال.

فكل هذه الفواعل عملت على تغيير مفهوم وغاية الأمن والتركيز على أمن الفرد، كأولوية لأنه يؤدي في الأخير لتحقيق أمن الدولة. وفي خضم هذا التنوع في الفواعل تبقى بطبيعة الحال الدولة فاعل أساسي ومحوري خاصة عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الإرهابية وذات الطابع العسكري، فظهور هذه الفواعل لا يستهدف إلغاء وتحييد دور الدولة الأمني، وإنما هي تكمله وتدعمه بصفة متبادلة[22].

المبحث الثاني: الأمن الإنساني وأمن الدولة

المطلب الأول: الأمن الإنساني رؤية أمنية شاملة

جاء في التقرير النهائي للجنة الأمن الإنساني سنة 2003 التي عينت من قبل الأمم المتحدة أن " مفهوم الأمن الإنساني يعالج مسألة حماية الحريات المدنية الأساسية، وفي نفس الوقت يعنى بحماية الأفراد ضد التهديدات الخطيرة على مصيرهم ومستقبلهم. هذا يعني أيضا ضرورة إنشاء نظام يمنح للأفراد أساسيات العيش الكريم ويحقق لهم الرفاه في حده الأدنى، فأمن الإنسان يعنى أنواع من الحريات مثل تحرر الفرد من الحاجة ومن الخوف وحرية وصول الإنسان إلى جوهره"[23]. وهناك تعريف آخر للأمن " الأمن يعتبر كحالة شاملة بحيث يكون الأفراد يعيشون في سلم ومتحررين من الأخطار، ويشاركون بفعالية في تسيير شؤونهم العامة، كما يتمتعون بحقوقهم الأساسية ويتمكنون من الوصول إلى الموارد الأساسية، ويعيشون في بيئة صحية تحقق لهم الرفاه. فأمن الأشخاص وأمن الدولة كلا يعزز الآخر بشكل متبادل"[24].

إذن من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الأمن الإنساني له خصائص معينة وهي أنه يركز على أمن الفرد والجماعة بصفة أساسية ويسعى لتحقيقه في المقام الأول، وكمحصلة لهذا الأمن يتحقق في الأخير أمن الدولة. فالإنسان يمثل الوحدة الأساسية لقيام الدولة ويفترض أن يكون المحور والغاية لجميع السياسات العامة فهو المستهدف بالأمن ويمثل تأمينه الوحدة الأساسية للسياسات الأمنية، وشعور الإنسان بالأمن يمثل المؤشر الحاسم عند تقييم هذه السياسات[25].

ثانيا طبيعة التهديدات لم تعد ترتكز على الجانب العسكري فقط بل تشمل كل التهديدات التي تحيط بالإنسان وحياته وتحد من فرصه. فهناك

عدد معتبر من الأفراد في المنطقة العربية لايزالون يعيشون حياة غير آمنة تحت أنواع من الضغط تحول دون إقدامهم – حذرا أو خوفا – على تحقيق قدراتهم وإمكاناتهم[26]. وتتصف هذه التهديدات بخاصية الشدة والانتشار والامتداد عبر الزمن وسعة النطاق الذي تتعرض له حياة الإنسان وحريته. وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD مفهوم واسع للأمن انطلاقا من طبيعة هذه التهديدات. ففي التقرير السنوي بعنوان " أبعاد جديدة للأمن الإنساني " سنة 94 يركز على 7 أبعاد تشكل تقريبا مفاتيح التنمية البشرية، وهي الأمن الاقتصادي تتكون فيه حصانة من التقلبات والأزمات الاقتصادية، والأمن الغذائي عبر محاربة الفقر والوصول إلى مستوى من التغذية يحقق الحد الأدنى من البقاء على الأقل، والأمن الصحي عبر التمكين من العلاج وتوفير الرعاية الصحية والأدوية، ثم الأمن البيئي وهو توفير بيئة صحية لا توجد بها مستويات مرتفعة من التلوث، والتمكين أيضا من الوصول إلى الموارد الطبيعية بصفة عادلة ومنصفة، والأمن السياسي عبر إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة الفعلية في تسيير الشأن العام واختيار ممثليهم بحرية وديمقراطية، والأمن الشخصي الذي يرتكز على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة خاصة الأساسية منها، ثم في الأخير الأمن الجماعي عبر احترام التنوع الاثني والطائفي وعدم التمييز على هذا الأساس، والعمل على المساواة بين كل أطياف المجتمع وزرع ثقافة التعايش فيما بينهم.

إذن الأمن الإنساني هو حالة شعورية يصل إليها الإنسان بتحرره من الخوف من جميع أشكال التهديدات، والتحرر من الحاجة التي تتطلبها استمرارية الحياة. وكل هذا يصل بنا في الأخير إلى الوصول بالإنسان للعيش بمستوى من الكرامة والرفاه. وأبسط مثال في هذا هو طبيعة العلاقة

بين الجريمة والتحرر من الخوف، فالجرائم عادة تؤدي إلى تقليل الأموال المتاحة للاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم ويبطئ التكامل الاجتماعي ويثبط التنمية. فمتوسط المعدل العالمي لجريمة القتل مثلا هو 6,9 جريمة لكل 100.000 نسمة، وسجل أدنى معدل في إمارة موناكو بفرنسا وأعلاه وهو 91,6 بالهندوراس. والمفارقة أن معدل الجريمة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة هو 14,6 بينما لا يتعدى 2,1 في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة[27].

وهناك دراسة أجريت على 60.000 شخص نشرها تقرير البنك الدولي سنة 2000 حول أهم المخاطر التي تواجه حياتهم اليومية فيما يتعلق بمسألة الفقر والأمن، فاستقر الأمر على 4 انشغالات رئيسية وهي استمرارية حياتهم اليومية ودخل مستمر والحماية ضد الجريمة، والأمن النفسي[28]. فالملاحظ من خلال هذا الاستقصاء أنه لا مكان للتهديدات العسكرية المتأتية من الخارج، بل معظمها ذات طابع داخلي وتتعلق بالحياة اليومية للأفراد.

إذن يمكن الوصول في الأخير إلى أن أهم خصائص الأمن الإنساني هي التركيز على الفرد بدل الدولة، وتعدد القطاعات التي يعنى بأمنها والشمولية في التعامل مع المسائل الأمنية بحث تؤخذ ككتلة واحدة وغير متجزئة، ثم خصوصية المحتوى والموضوع وأخيرا الأمن الإنساني الموجه أكثر نحو الوقاية عبر وضع خطط استباقية تحول دون أن تنتج هذه التهديدات لحركيات السلبية[29].

وهذا الجدول يوضح الفرق بين أمن الدولة وأمن الإنسان:

أمن الدولة مقابل أمن الإنسان[30]

نوع الأمن	الطرف المعني	موضوع الحماية	التهديدات المحتملة
أمن الدولة	الدولة	أمن الدولة وسلامة أمنها	الحروب بين الدول التدخل الأجنبي الانتشار النووي الاضطرابات المدنية
الأمن الإنساني	الإنسان والفرد	سلامة الفرد وحياته	الفقر، المرض، الاستنضاب البيئي، انتهاك حقوق الإنسان، النزاعات، العنف، القمع

المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني في بناء أمن الدولة

لقد قامت الحكومات في الدول الهشة أمنيا بالإقدام على إصلاحات ظاهريا تهدف إلى تعزيز وتقوية مكانتها، لكن الحقيقة هدفها في المقام الأول تعزيز سلطتها لا إلى النهوض بأمن الإنسان، ومازالت تعطي الأولوية لأمنها الخاص على حساب أمن المجتمع[31]. بل الأخطر من ذلك عندما يكون تركيزها هو حماية الحكام وأصحاب السلطة وكيفية تثبيت سلطتهم، والنتيجة في الأخير ستكون حتما ازدياد الهوة بين السلطة والشعب واضمحلال شعور الأفراد شيئا فشيئا تجاه الانتماء للوطن. فالمواطنة ليست فكرة تدرس في المؤسسات التعليمية أو تفرض فرضا على أفراد المجتمع، بل

هي في الأخير محصلة آلية لما تقوم به الدولة من التزام تجاه حقوق الأفراد وعلى رأس هذه الواجبات توفير الأمن لهم، وهذا ينعكس على شعور الأفراد ويعزز رابطة المواطنة لديهم. فيقومون هم بدورهم بأداء التزاماتهم اتجاه وطنهم وعلى رأسها حفظ امنه والدفاع عنه.

إن المقترب الذي يتبناه الأمن الإنساني تجاه أمن الدولة هو التركيز المحوري على أمن الأفراد والجماعات، والذي بدوره ينعكس إيجابا على أمن الدولة. ثم رؤية الأمن كمفهوم شامل وتكاملي يضم العديد من أنواع الأمن ترتبط فيما بينها وعدم حصرها في فكرة الأمن اتجاه العدوان الخارجي.

ففكرة التركيز على الإنسان كأولوية بدل الدولة التي جاء بها الأمن الإنساني قلبت الكثير من المعتقدات الأمنية، وجاءت استجابة للتغيرات الرهيبة التي طرأت على الساحة الدولية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي. فالإنسان يمثل الوحدة الأساسية لقيام الدولة ويفترض أن يكون المحور والغاية لجميع السياسات العامة ويمثل تأمينه المحور الرئيسي للسياسات الأمنية والمؤشر الحاسم لقياس المستوى الأمني في دولة ما[32].

ثم إن فكرة قيام الدولة حسب نظرية العقد الاجتماعي وهي اتفاق أفراد الشعب عن التنازل عن جزء من حقوقهم وحرياتهم لصالح الجماعة، وتكليف جهة المتمثلة في السلطة بتسيير الشؤون العامة وتطبيق بنود العقد، يجعلنا نستنتج أن الأفراد أي المحكومين هم الركن الأساسي في إنشاء ووجود الدولة، بل الدولة وجدت أصلا لأجلهم، فكيف لا تكون غاية السياسات الأمنية وعلى رأسها الأمن تصب في هذا الاتجاه، وليس في أمن الإقليم أو السلطة على حسابهم.

فلما كان أمن الإنسان شرط ضروري لأمن الدولة، فإن الأفراد المتحررين من الخوف والحاجة هم أكثر قابلية للإقرار بالشرعية السياسية

والاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تتولى حماية مصالحهم. كما سيتصدون لأي خطر خارجي يواجههم ويكونون أكثر مناعة من الإغراءات بالتحالف مع قوى خارجية[33]. وما الحالة العراقية إلا أكبر دليل على هذا الطرح، ففي الغزو الأمريكي له سنة 2003 سقطت بغداد بعد أيام معدودة من دخول القوات الأمريكية للأراضي العراقية دون مقاومة فعلية من الشعب وأفراد الجيش، حيث يعود السبب الرئيسي في ذلك لسياسية النظام في ذلك الوقت والتي اعتمدت على تطبيق فكرة النظام المطلق مما نتج عنه انتهاك صارخ لحقوق الأفراد والجماعات وجعلهم يعيشون في خوف دائم. وتمنى زوال هذا النظام حتى ولو كان بعدوان خارجي.

المقترب الآخر الذي يبني عليه الأمن الإنساني استراتيجيته هو النظر بشمولية لمفهوم الأمن، وأنه نتاج لتحقيق مجموعة متعددة من أنواع الأمن ترتبط فيما بينها وتكمل بعضها البعض. وهذا هو الطرح الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدد سبعة أبعاد رئيسية للأمن عند توفرها بمستوى معين يمكن أن نصل إلى بناء رؤية أمنية حقيقية للدولة والفرد معا[34]. فالدولة الآمنة حقا هي التي يشتمل أمنها على الجانب البيئي والصحي والاقتصادي والغذائي والشخصي والسياسي، أما الأمن العسكري ورغم أهميته فعلا إلا أنه يعد أحد أبعاد الأمن وليس هو كل شيء. ثم إن مسألة التكامل فيما بين أبعاد الأمن تعني أنه كلما عززنا أحد هذه الأبعاد سيؤثر حتما بالإيجاب على باقي الأبعاد ويعطينا منظومة أمنية شاملة، أما تخلف أحد هذه الأبعاد أو تهميشه يجعل بناء المنظومة الأمنية هشة ويمكن أن تتداعى بسبب هذه الثغرة، وهو ما حدث فعلا في كثير من الأحيان عندما ركزنا على مسألة حماية الإقليم أو السلطة فقط فلم يجلب لنا لا حماية الدولة ولا حماية الأفراد.

إن الأمن الإنساني يعتمد في بناء السياسة الأمنية للدولة على مبادئ أساسية تعمل على تحقيق هذه الغاية، منها ترقية حقوق الإنسان التي تعد جوهر الأمن سواء الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الشخصية. وبما أن هذا يعد التزام للدولة اتجاه الفرد، فإن احترام حقوق الإنسان عبر تكريسها في القوانين ثم التمكين له وصولا إلى الانتفاع بها يجعل الإنسان يشعر بأنه تحققت له كرامته ومستوى من الرفاه، مما ينعكس إيجابا على مردوديته وعطائه اتجاه دولته وتتعزز أكثر فأكثر الروابط اتجاهها وهذا تجسيد فعلي لأمن الدولة.

من المبادئ أيضا التي يعتمد عليها الأمن الإنساني هي " التنمية" حتى تكاد تكون لصيقة بالأمن الإنساني، ويعد توفير مجالات التنمية باعتماد على العدالة التوزيعية لمصادر الثروة سببا لخلق فرص متساوية للأفراد من أجل المبادرة والإنتاج، لترقية المستوى الأمني للفرد ثم للدولة.

هناك أيضا في الجانب السياسي مبدأ مهم يركز عليه الأمن الإنساني وهو العمل على ترسيخ وتطبيق " الديمقراطية التشاركية"، التي تتبنى مفهوم التداول السلمي على السلطة وفتح المجال أمام كل التيارات السياسة بنفس الفرص للوصول إلى السلطة، فالتغيير مسألة مهمة في بث روح المنافسة والعمل بجهد أكبر من أجل إرضاء الهيئة الناخبة. فمن أبرز حاجيات الأفراد البحث عن الأمن كمطلب أساسي وفق رؤية الأمن الإنساني، مما يدفع الجهات المنتخبة العمل بجد لتحقيق هذه الغاية. وهو ما يولد شعورا متبادلا بين الحكام والمحكومين الذي يعتبر دعامة حقيقية لأمن الدولة.

فالدولة المدنية هي نتاج لممارسة الديمقراطية التشاركية، وهي نقيض لنظام الحكم العسكري أو الشمولي الذي يستأثر بالحكم ويعمل بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية على استمراريته. فالدولة المدنية تعمل على

ترسيخ مبدأ المواطنة من خلال المساواة وإتاحة الفرص والقبول بالاختلاف الاثني، وتعمل على تعزيز استقلالية القضاء بحيث يستطيع مساءلة جميع الأطراف، وتمكين السلطة التشريعية من أداء دورها في مساءلة السلطة التنفيذية، وأيضا تطوير وتفعيل أكثر للمجتمع المدني الذي يعد بمثابة سلطة رابعة[35].

نجد أيضا من المبادئ المهمة التي يعتمد عليها الأمن الإنساني " الحوكمة " أو الحكامة وتعني إشراك جميع الفاعلين في اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة والعمل جنبا إلى جنب في تنفيذ المخططات العامة. ففي ظل هذه التحولات الراهنة والتحديات الكبيرة المتجددة لم يعد بإمكان الدولة التصدي لها بمفردها، بل لابد من إشراك الفواعل المؤثرة كل في مجاله. كما سبق ذكره ونظرا لتعدد التهديدات والفواعل لم تعد السلطة ممثلة في المؤسسات الأمنية والدفاع قادرة على توفير الأمن الشامل للدولة، لكن بالشراكة والتعاون مع الجهات الفاعلة في مسائل الأمن بدأ بالفرد والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والوطنية ومراكز البحث والخبراء وغيرهم نستطيع الوصول إلى مستوى أمني أفضل بكثير، مما لو بقيت الجهات الأمنية الرسمية وحدها تضطلع بهذا الدور.

إذن فالأمن الإنساني يرتكز على جملة هذه المبادئ في رؤيته لمسألة الأمن، وينطلق في وضع استراتيجية تتصف بالشمولية والتكامل حيث تعالج محورين أساسيين هما " التحرر من الخوف " freedom from fear" وذلك بحماية وترقية حقوق الإنسان والتصدي لمختلف الانتهاكات التي تطاله من ممارسات للمؤسسات الأمنية والتعذيب والسجن السياسي وتقييد حريته. ثم " التحرر من الحاجة " freedom from want " بإحداث تنمية شاملة أساسها اقتصاد متنوع ومستديم يوفر فرص عمل وإطار معيشي

محترم يحفظ للإنسان كرامته. وهنا فقط سيعطي هذا الإنسان أو الفرد كل ما لديه في سبيل نهضة وتطور بلده وعلى رأسها حفظ امنه واستقراره.

الخاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن الساحة الدولية شهدت تحولات كبرى بداية من تسعينيات القرن الماضي، غيرت العديد من المفاهيم والأفكار ومنها مسألة الأمن. حيث نادى خبراء الأمن بضرورة الانتقال من التركيز على أمن الدولة لأمن الإنسان، ومن التهديدات الخارجية إلى التهديدات الداخلية. ولعل أهم دواعي هذا التحول هي نقطتين رئيسيتين هما اتساع وانتشار دائرة التهديدات الأمنية التي مست كافة المجالات الحياتية، ثم تعدد الفواعل الأمنية وتقلها في هذا الجانب.

وقد جاء مفهوم الأمن الإنساني بطرح مغاير لما تناول الأمن التقليدي من خلال عنصرين رئيسيين هما التركيز على الفرد بدل الدولة، وإعطاء الأولوية له في الحماية من التهديدات، والتعامل بشمولية وتكامل أكثر فيما يتعلق بالتهديدات والفواعل المؤثرة. وتهدف استراتيجية الأمن الإنساني من خلال مقاربتها ليس فقط حماية الفرد أمنيا ومحاولة الوصول به إلى التحرر من الخوف والحاجة، وإنما يؤدي هذا في خطوة ثانية إلى تعزيز وتقوية أمن الدولة بواسطة هؤلاء الأفراد أنفسهم. فهي ترى بأن أمن الدولة وأمن الإنسان وجهان لعملة واحدة، بل أكثر من ذلك أن أمن الإنسان أصبح في ظل هذه الأوضاع الراهنة والمتغيرات شرط ضروري وضمانة أساسية للوصول إلى أمن الدولة. فأمن الإنسان لا يقل شأنا عن أمن الدولة، وأن الفئتين ليست متعارضتين، فلا يمكن أن تكون دولة آمنة لمدى طويل ما لم يكن مواطنوها بمأمن. فالأمن الحقيقي يرتكز على الفرد وليس الدولة فحسب. فلا أمن

للدولة دون أمن مواطنيها. وأن المفهوم الشامل والكامل للأمن يأخذ بعين الاعتبار قضية التنمية الشاملة، والتماسك الاجتماعي والسيادة القانونية في سلم الأولويات.

الهوامش:

[1] - Dario Battistella. Théories dés relations internationales.3Edition. Presses de Sciences Po. 2009. p509.

[2] - Armelle Guignier. Le droit international face à l'insécurité alimentaire et environnementale : état des lieux et perspectives. Revues Ecologie & politique. N°38. 2009. p 109-119. www.cairn.info/revue-ecologie-et-politique1-2009-1-page-109.htm.

[3] - James G. Mcgann. L'influence grandissante des think tanks américains dans le processus d'élaboration des politiques de sécurité contemporaines.
Revue internationale et stratégique. N° 82.2011.p123. www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=RIS_082_0119

[4] - Ibid.p122.

[5]- Fréderic Gros. De la sécurité national à la sécurité humaine .Revues Raisons politique. N 32. 2008. P 172. www.cairn.info/revue-raisons-politiques-2008-4-page-5.htm

[6]- محمد أحمد علي العدوي. الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان. مقالة صادرة عن مركز الإعلام الأمني، جامعة أسيوط. مصر.
www.policemc.gov.bh/reports/2011/.../634370196843147393.pdf

[7]- المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD. تقرير التنمية الإنسانية العربية، بعنوان "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. 2009. ص 26. www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtm

[8]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD. تقرير التنمية البشرية 2013 بعنوان " نهضة الجنوب". ص 43.
www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf

[9]- المكتب الإقليمي للدول العربية UNPD. مرجع سابق. ص 64.

[10] - Greenpeace. Lessons from fukushima. Report. 2012. www.sortirdunucleaire.org/.../greenpeace-2012-lessons_from_fuk

[11]- محمد أحمد علي العدوي. مرجع سابق. ص 4.

[12]- المكتب الإقليمي للدول العربية UNPD. مرجع سابق. ص 65.

[13]- المرجع نفسه. ص 66

[14]- المرجع نفسه. ص 67.

[15]- المرجع نفسه. ص 75.

[16]- Fond des nations unies pour la sécurité. Op.cit. p 06.

[17]- المكتب الإقليمي للدول العربية UNPD. مرجع سابق. ص 105.

[18]- المرجع نفسه. ص 25.

[19] - Fond des nations unies pour la sécurité. La sécurité humaine en théorie et en pratique. Rapport de bureau de la coordination des affaires humanitaire. New Yourk. 2009. p 06. /docs.unocha.org.

[20] - Fréderic Gros. Op.cit. P 07.

[21] - Fond des nations unies pour la sécurité. Op.cit. p 07.

[22] - Ibidem.

[23] - Karim hussein, Donata Guisciet Et Julia Wanjiru. Sécurité et sécurité humaine. Présentation des concepts et des initiatives quelle conséquences pour l'Afrique de l'ouest ?. Rapport de club du sahel et de l'Afrique de l'ouest. 2004. P 16.
www.oecd.org/fr/csao/publications/38826711.pdf

[24]- ibid. p 16.

[25]- محمد أحمد علي العدوي. مرجع سابق. ص 1.

[26]- المكتب الإقليمي للدول العربية UNPD. مرجع سابق. ص 3.

[27]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD. مرجع سابق. ص 42.

[28]- Karim hussein, Op.cit. p 15.

[29]- Fond des nations unies pour la sécurité. Op.cit. p 07.

[30]- المكتب الإقليمي للدول العربية UNPD. مرجع سابق. ص 21.

[31]- المرجع نفسه. ص 76.

[32]- محمد أحمد علي العدوي. مرجع سابق. ص 1.

[33]- المكتب الإقليمي للدول العربية UNPD. مرجع سابق. ص20.

[34]- Mary Kaldor. la sécurité humaine, un concept partient ?.Revues politique étranger, N 4. 2OO6.p 901- 914. www.cairn.info/**revue-politique-etrangere**-2006-4-page-901.htm

[35]- المكتب الإقليمي للدول العربية UNPD. مرجع سابق. ص 78.